

التغيرات الهيكلية الجديدة في الاقتصاد الصيني - قليل الانبعاثات ونمو اقتصادي أفضل

الدكتور / عاصم عبد المنعم أحمد

باحث أول (أستاذ مساعد) - مركز البحوث الزراعية - المعمل المركزي للمناخ الزراعي

الملخص :

تتسم جمهورية الصين الشعبية بالنمو السريع والفعال ما يَكُون من رقمين حيث قامت الحكومة الصينية منذ أكثر من ثلاثة عقود بإتباع إستراتيجية للاستثمار العالي والتوجه نحو التصدير والصناعة كثيفة استهلاك الطاقة، إلا أن هذا التقدم أوجد مئات الملايين من الفقراء وخلق مشاكل عدم المساواة والتلوث الكثيف مع زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHGs). ومع التسليم بكم هذه لصعوبات والمشاكل إلا أنه لا يمكن إنكار مدى النضج الذي وصل إليه الاقتصاد الصيني من حيث المهارات والإنتاجية وارتفاع الأجور، فالجدير بالقول أن الإستراتيجية الاقتصادية الصينية تغيرت تماماً.

دخلت الصين الآن مرحلة جديدة كلياً من التنمية الاقتصادية متعمده على نمو أكثر جودة حيث اتجهت إلى سياسات واضحة تعتمد على الكفاءة في استخدام الطاقة والطاقة المتجددة (النظيفة) يستمر نموذج الصين الجديد للتنمية في تعزيز النمو الاقتصادي مع محاولة تقليل الانبعاثات من غازات الاحتباس الحراري فعلى سبيل المثال انخفض استهلاك الفحم في العام 2014 ثم انخفض مرة أخرى في الربع الأول من العام 2015. ويتحليل الاتجاه العام للانبعاثات فإلى طاعات المختلفة في الاقتصاد الصيني القومي نستطيع القول أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الصين ليس من المحتمل أن تبلغ ذروتها في أواخر عام 2030 ولكن من الممكن أن تصل إلى ذروتها في عام 2025 من الممكن أيضاً أن يكون في وقت مبكر عن هذا التوقيت.

ومع إتباع نهج شامل للإصلاح يمكن أيضاً خفض توقيت الحد الأقصى من الانبعاثات. فالتحول الإقتصادي الصيني له آثار أساسية على المستوى العالمي وي زيد كثيراً من فرص

الاحتفاظ بمعدلات غازات الاحتباس الحراري في الحدود الامنة نسبياً . فاتجاه الصين بشكل حاسم إلى م رحلة نموذج التنمية القائم على مفهوم نمو أكثر جودة (Better Quality Growth) وهو نموذج تنمية يستهدف تغييرات هيكلية والتي يمكن من خلالها تحقيق نمو اقتصادي قوي ولكن أقل من العقود السابقة (حو 7% سنوياً خلال الأعوام الخمسة القادمة) وبجودة عالية من حيث التوزيع الاجتماعي من ناحية والآثار الجيدة على البيئة.

فالنموذج الجديد يؤكد على تحويل النمو الإقتصادي من الاعتماد على الاستثمارات الضخمة للصناعات الثقيلة إلى الاستهلاك المحلي خاصة الخدمات والابتكارات كوسيلة لزيادة الإنتاجية والوصول إلى سلاسل القيمة العالمية وتقليل عدم المساواة خاصة عدم المساواة بين الريف والحضر والوصول إلى الاستدامة البيئية، مع التشديد على خفض كميات التلوث الهوائي والصور الأخرى من الأضرار البيئية كانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

ويتبادر هذا التساؤل إلى الأذهان هل تصل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الصين في ظل النموذج التنموي الجديد إلى ذروتها في عام 2025 أو قبل هذا العام؟

فعلى الرغم من زيادة استهلاك الفحم في الصين بمعدل نحو 9-10% سنوياً خلال العقد الأول من هذا القرن إلا أنه انخفض بنحو 3% في عام 2014 وفقاً لآخر الإحصائيات في الصين، وانخفض أكثر من ذلك في الربع الأول من عام 2015 مما يتضح من نتائج تحليل الاتجاهات الهيكلية والدورية في قطاعي الكهرباء والصناعة أن استخدام الغاز الطبيعي في هذه القطاعات بصورة كبيرة خلال 5-10 سنوات التالية لسنة الانخفاض، ففي قطاع النقل يتجه الاستهلاك الصيني من الزيت وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون إلى الزيادة والنمو على الأقل للعقد القادم.

وفي ضوء الاتجاهات السياسية والاقتصادية للصين يمكن القول بان ذروة الانبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون ومُعظم غازات الاحتباس الحراريين قطاع الطاقة من الممكن أن تحدث في عام 2025 أو ما قبلها وليس في عام 2030. وفي حالة وصول انبعاثات الصين إلى ذروتها في الفترة من 2020-2025 فإنه من المتوقع أن تصل مستويات الانبعاثات من غازات الاحتباس الحراري في الصين إلى نحو 12,5-14 بليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

وتعمل الصين حالياً على تعميق الإصلاحات المخطط لها في المدن وفي قطاع الطاقة لديها وأن تركز المدن على لطاقة النظيفة والتمويل الأخضر والإصلاحات المالية للعمل على تقليل الانبعاثات بمعدل سريع.

المقدمة :

يشهد الاقتصاد الصيني حالياً تحولاً هيكلياً كبيراً نحو نموذج جديد للتنمية يركز على تحقيق نمو أكثر استدامة اقتصادياً وبيئياً وتحقيق أفضل عدالة اجتماعية للمواطنين الصينيين. وتتناول هذه الورقة توضيح النموذج الجديد للتنمية ومعرفة المسارات المحتملة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري دفلية الصين، كما تعمل هذه الورقة على توضيح السياسات الهامة المتعلقة بالاتجاه المستقبلي للاقتصاد الصيني ولورفيهاً مًجابهة التغيرات المناخية. فتقسم هذه الورقة إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

1- القسم الأول منها شرح النموذج الجديد للتنمية في الصين حيث يُوهر السياق اللازم لتحليل الاتجاهات في هيكل الاقتصاد الصيني وجهودات الإصلاح السياسي وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

2- القسم الثاني : تحليل اتجاه انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الصين على المدى المتوسط، في حين يتناول .

3- القسم الثالث : توضيح المجالات الرئيسية للسياسة والإصلاح الهيكلي التي تقوم بها دولة الصين للحد من الانبعاثات، وفي النهاية سوف يتم تسليط الضوء بإيجاز على أهم السياسات التي من شأنها تحقيق الإصلاح الهيكلي سابق الذكر أعلاه.

القسم الأول: التغيرات الهيكلية لنمو أفضل : Structure change, better growth

بدأت الصين فترة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي في العقدين الآخرين من القرن العشرين، حيث بدأ الصين التحول في العديد من القضايا الاقتصادية العالمية، حيث بدأ الصين النمو الاقتصادي السريع (التحول إلى دول الشرق للاستثمار بها) والتوسع العمراني والتحويلات الديموغرافية مما أسهم في انتشار الملايين من براثن الفقر المذقع (المطلق).

ومرت التنمية فإلصين خلال هذه المرحلة بالعديد من المراحل المختلفة حيث فترة التحولات الهيكلية الكبرى ومن أهم سماتها النمو السريع الذي عتمد على الاستهلاك الكثيف للطاقة وقطاعات الصناعات الثقيلة.

أولاً : مرحلة النمو الجديد: Precursors to China's new normal

تدللصين نمواً سريعاً جداً وغالباً بمعدلات تتكون من رقمين منذ أكثر من ثلاثة عقود، حيث تركزت إستراتيجيتها على ارتفاع معدلات الاستثمار والتوجه القوي للتصدير والتركيز على الصناعات التحويلية والإنشاءات، وكانت أهم سمات إستراتيجية النمو الصينية خلال الفترة 2000-2011 ما يلي :

- * نمو لإجمالي الناتج المحلي الصيني (GDP) مكون من رقمين (10% وما فوق).
- * تمثل نسبة الاستثمار نسبة عالية جداً من الإنفاق الحكومي، مع نسب منخفضة من الإنفاق على الاستهلاك المحلي والخدمات.
- * نسبة عالية جداً من الاستثمارات في قطاعات الصناعات الثقيلة كالفولاذ والاسمنت والتي تتطلب كميات كبيرة من الطاقة وهي ما يتم توفيرها غالباً من الفحم.
- * الاعتماد الكبير على الصادرات للأسواق الخارجية.
- * نسبة أرباح عالية من الدخل.

أدرك القادة والزعماء الصينيون والشعب الصيني أن هذا النموذج من النمو غير مرغوب وغير مستدام من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأيضاً لأسباب تتعلق بالتغيرات المناخية، كما لاحظ الرئيس الصيني (شى) أن نموذج التنمية الصيني هو نموذج غير متوازن وغير متسق وغير مستدام ويعتبر نموذج النمو الصيني نموذج غير مستدام بيئياً حيث يعتمد على استخدام الفحم في الصناعات الثقيلة والصناعات ذات الاعتماد الكثيف للطاقة، كما أن الاستخدام المتزايد للمركبات في المناطق الحضرية أدى إلى ارتفاع نسب تلوث الهواء وما ينتج عنه من مردود سلبي على الصحة العامة حيث بلغت إعداد الوفيات نتيجة للتلوث نحو 23,4 مليون حالة وفاة مبكرة في عام 2010 وبلغت النفود تعادل أضرار التلوث نحو 9,7-

13,2% من اجمالي الناتج القومي المحلي الصيني. كما أن هناك آثاراً بيئية أخرى ملحوظة ، كما في تلوث المياه وندرة المياه وتلوث التربة بالنفايات الصلبة وغيرها من أشكال التدهور البيئي.

ويُعتبر النموذج القديم للنمو الاقتصادي الصيني غير مُستدام وذلك للأسباب التالية :

* الإفراط في الاستثمارات أدى إلى تناقص العائد على رأس المال وكذلك أيضاً في القطاعات كثيفة الطاقة حيث أدى إلى تقييد قدرتها على المنافسة.

* غيرت نسب القوى العاملة الصينية (من سن 16-60 عاماً) حيث انخفضت بنسبة كبيرة في الأعوام الثلاثة الأخيرة على التوالي. المُنْتَظَر أن تستمر في الانخفاض وهو ما يعكس الآثار السلبية لسياسة الطفل الواحد الم تبعة في الصين ثم تغيير هذه السياسة في العام 2016 حيث أصبحت طفلين لكل أسرة). وفي السياق ذاته فإن الأجور فزيادة مستمرة وهو ما يعنى إن القدرة على المنافسة فليست مستقبل ستعتمد على التحول الهيكلي نحو الصناعات ذات القيمة المضافة التي تدفع أجوراً أعلى وخاصة في قطاع الخدمات.

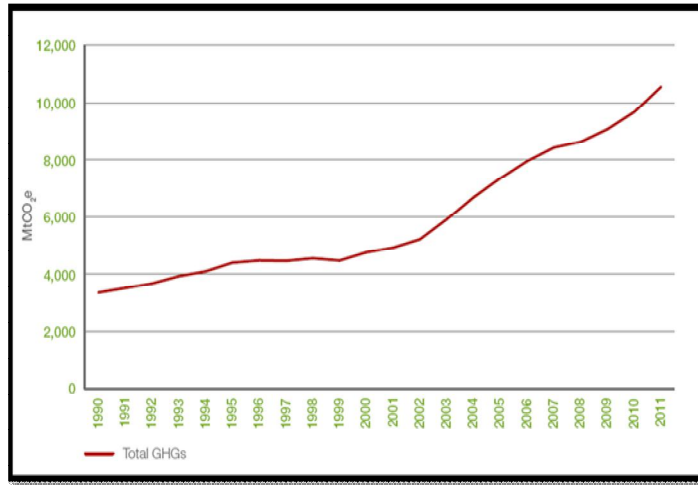
* القيود المفروضة من لقي الحكومة على الموارد الطبيعية والتدهور البيئي وزيادة الاعتماد على الطاقة المستوردة من الخارج يعمل على تقييد أداء الاقتصاد الصيني وزيادة التكاليف المباشرة وغير المباشرة.

على الرغم من أن نموذج النمو الصيني القديم انتشل مئات الملايين من الصينيين من الفقر إلا أنه أنتج آثار اجتماعية غير مرغوب فيها وهي تضيف ضغوطات كبيرة على الإصلاح الاقتصادي أبرزها :

تزايد اللامساواة بين المناطق الريفية والحضرية حيث أن التركيز على النمو الاقتصادي يكون في المناطق الحضرية دون غيرها من المناطق الريفية، كما أدى إلى زيادة الفروق الاجتماعية بين سكان الحضر المسوقين الم سجلين، وهناك تفاوت بين المقاطعات حيث أن النمو كان متركزاً في المقاطعات الشرقية (المدن الساحلية الشرقية) في حين تحول النمو الاقتصادي نحو المناطق الوسطى في السنوات الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك فإن هيكل الأجور في نموذج النمو القديم (أجور منخفضة/ ربح عالي) مع الانخفاض النسبي للنفقات على الخدمات

الاجتماعية ساهم بحدٍ كبير في ارتفاع اللامساواة بين الأفراد وعلاوة على ذلك خدّفت الآثار الصحية الناتجة عن تلوث وتدهور البيئة ضد غوطاً اجتماعية ضخمة من أجل التغيير.

وأخيراً وليس آخراً فإن أحد أوجه التنمية في الصين هو زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري كما في الشكل التالي :



شكل رقم (1) : كمية انبعاثات غازات الاحتباس الحراري للصين خلال الفترة من 1990 - 2011

ثانياً : التغيرات الهيكلية الجديدة في الاقتصاد الصيني لنمو أفضل : China's "new normal": structural change, better growth

على الرغم من النجاحات التي حققتها نموذج النمو القديم إلا أنه تَحدث الآن تغييرات عميقة وواسعة النطاق في هيكل الاقتصاد والسياسة-تغييرات شاملة وعميقة لدرجة أنها تُضيف إلى نموذج النمو الجديد للاقتصاد الصيني وعلى مدى العامين الماضيين تم مناقشة هذا النموذج الجديد مع إبراز نقاط القوة على أعلى مستويات الحكومة الصينية، وأعلنت القيادة السياسية في الصين عن تفهمها العميق للنموذج الجديد للاقتصاد الصيني التركز بشكل خاص على أربعة محاور فرعية للخدمات والابتكار وتقليل عدم المساواة والاستدامة البيئية والدور الذي تلعبه المواضيع الفرعية الأربعة في تحسين النمو الاقتصادي مع خفض انبعاثات

غازات الاحتباس الحراريين خلال دراسة معدل النمو ومكونات النمو وكثافة الطاقة وكثافة الكربون.

1- معدل النمو :

تُشير بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام 2015 إلى انخفاض معدل النمو من متوسط نمو 10,5% خلال الفترة من 2000-2010 إلى 7-8% خلال الفترة من 2012-2014 كما تُشير التنبؤات المستقبلية لصندوق النقد الدولي إلى انخفاض معدل النمو إلى نحو 6,8% في عام 2015 و نحو 6,3% في عام 2016 ومن المتوقع أن يكون متوسط النمو من 4-6% خلال الفترة من 2020-2030 وهذا يتوقف على نجاح الصين في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية ويُعتبر تباطؤ معدل النمو التدريجياً نحو معايير البلدان المتقدمة هو نتيجة للضحج الاقتصاديها أنه يعكس تحول الصين من نموذج يركز على النمو الكمي فقط وهو غير مستدام إلى نموذج يركز على الجودة.

2- مكونات النمو :

يُرتبط تباطؤ معدل النمو في الصين بالتغيرات الحادثة في هيكل الاقتصاد الصيني، كما أن إعادة التوازن التدريجي للنمو عن طريق خفض الاستثمار وزيادة الاستهلاك الخاص والعام على حد سواء أمر مرغوب فيه بطريقة كبيرة وذلك لأسباب عديدة منها أسباب اقتصادية واجتماعية وبيئية، فتعظيم حجم الإنفاق الحكومي وخصخصة الضمان الاجتماعي والخدمات العامة ولا سيما على الرعايطة الصحية والتعليم ساعد على تقليل اللامساواة بين أفراد المجتمع، علاوة على ذلك فإن خفض حصص الاستثمار الإجمالية من الناتج المحلي الإجمالي مع توجيه هذا الجزء من رأس المال نحو قطاعات الخدمات والتصنيع ذات القيمة المضافة العالية وبعيداً عن القطاعات الصناعية الثقيلة مثل: (صناعات الصلب والإسمنت).

وبدأت الصين تُعيب دور رائد في مختلف القطاعات المتكررة بما في ذلك قطاع الطاقة النظيفة (تجددة) وذلك بالاعتماد على قدراتها العالية في مجال البحث والتطوير.

3- كثافة الطاقة :

يُعتبر التقليل من كثافة الطاقة في النمو الاقتصادي هو أمر أساسي لنموذج التنمية الجديد للصين، حيث تسهم زيادة كفاءة استخدام الطاقة في الصين في تشجيع النمو الاقتصادي من خلال تعزيز الإنتاجية وتنمية قطاع السلع والخدمات الذي تميز بالكفاءة في استخدام الطاقة، كما أنه يقلل من تلوث الهواء وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري عن طريق تقليل الطلب الكلي على الطاقة.

4- كثافة الكربون في الطاقة وإمدادات الطاقة منخفضة التلوث :

يُعتبر استبدال الفحم كمصدر للطاقة بمصادر الطاقة النظيفة والتي تُنتج انبعاثات منخفضة أو صفر من غازات الاحتباس الحراري هو أمر ضروري للاستدامة البيئية في نموذج النمو الجديد في الصين.

وأُمسى تخفيض كثافة الطاقة في النمو هي الأولوية الرئيسية للحكومة الصينية منذ الخطة الخمسية الحادية عشرة (2006-2010)، مع التركيز في المقام الأول على تحسين كفاءة الطاقة الصناعية من خلال استبدال محطات الطاقة الصغيرة غير الفعالة ببدائل أكبر وأكثر كفاءة حيث قامت الصين بتحسين كفاءة محطات توليد الطاقة والتي عمل بالفحم من خلال إغلاق العديد من المحطات الأقل كفاءة والأعلى تلويثاً واستبدالها بمحطات أكبر وأكثر كفاءة. كما قدمت الصين تمويلاً عملاً سياسياً قوياً لتطوير وتصنيع ونشر مصادر الطاقة المنخفضة وعديمة الانبعاثات وبلغت الاستثمارات الصينية (العامة والخاصة) في مجال الطاقة المتجددة شكلاً غير مسبوق حيث ارتفعت من نحو 3 مليارات دولار أمريكي في عام 2004 إلى نحو 83,3 مليار دولار أمريكي أي ما يقرب من ثلث إجمالي الاستثمارات العالمية في عام 2014. بالإضافة إلى ذلك أنتجت الصين أكثر من 70 جيجا وات (GW) من طاقة توليد الكهرباء من غير الفحم في عام 2014 بما في ذلك أكثر من 53 جيجا وات من الطاقة المائية والرياحية والطاقة الشمسية وهو ما يجعلها الأولى على العالم في إنتاج الطاقة المتجددة.

القسم الثاني : تحليل اتجاه انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الصين :

Peak Emissions Trend of GHGs

يَتناول القسم الثاني المُستقبل وخاصةً الاتجاه المُستقبلي لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الصين في سياق نموذج التنمية الجديد. فعند التطلع إلى المُستقبل من الضروري النظر للسياسات المُنفذة بالإضافة إلى التغييرات الهيكلية التي تحدث بالفعل فيما يتعلق بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري المُستقبلية ونُشر الطاقة النظيفة والتي تشمل :

* خفض كثافة الانبعاثات في النمو الاقتصادي بنسبة 40-45% عن مستويات عام 2005 بحلول عام 2020 (مَنصوص عليها في اتفاق كوبنهاجن 2008 واتفاق كانكون 2009).

* بلوغ انبعاثات الصين من غاز ثاني أكسيد الكربون ذروتها في عام 2030 مع العمل على وصول ذروة الانبعاثات في وقت مبكر عن 2030 (التزام تم التعهد به في نوفمبر 2014 كجزء من إعلان مشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تغير المناخ من قبل الرئيسين شي و أوباما).

* رفع حصة الوقود غير الأحفوري من جملة الإنتاج الكلي للطاقة إلى نحو 15% بحلول عام 2020 ونحو 20% بحلول عام 2030 عما كانت عليه في عام 2013 (10%).

ثالثاً : الاحتمالات المُتاحة لحدوث ذروة مبكرة ومنخفضة في انبعاثات غازات

الاحتباس الحراري في الصين

Prospects for an early and low peak in China's greenhouse gas emissions

يَتناول هذا الجزء تحليل احتمالات وصول انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى ذروتها في وقت مبكر ثم تنخفض نسبياً مرة أخرى وذلك من خلال تحليل الاتجاهات في أعلى ثلاثة قطاعات انبعاثاً في الصين وهي: قطاعات الكهرباء والصناعة والنقل.

1- قطاع الكهرباء : Electricity sector

تُشير بيانات تَراجع استخدام الفحم في الصين خلال العام الماضي إلى افتراض أن تكون الانبعاثات من قطاع الكهرباء والتي تُمثل نحو 40% من إجمالي انبعاثات غازات

الاحتباس الحراري في الصين أنها بدأت ذروتها بالفعل. وأدى النمو الكبير في استهلاك الكهرباء وهيمنة الفحم على إنتاج الكهرباء في الصين خلال العقد الأول من هذا القرن إلى ارتفاع انبعاثات الصين من الكهرباء إلى مستويات تاريخية غير مسبوقة (أكثر من 4 جيجا طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2011) وخلال هذه الفترة شهد إنتاج الكهرباء نمواً مكوناً من رقمين، وازداد استخدام الفحم في إنتاج الكهرباء لأكثر من 11% سنوياً معاً مع العديد من الخبراء بالمعاهد البحثية المختلفة إلى التنبؤ بزيادات هائلة ومستمرة في استهلاك الفحم في الصين وبالتالي في الانبعاثات الناتجة من قطاع الكهرباء.

كما وتوقعت الوكالة الدولية للطاقة (IEA) في إصدارها 2015 (World Energy Outlook) نمو الطلب على الكهرباء في الصين بنسبة 4,8% سنوياً بين 2012 - 2020، مع النمو المستمر في استهلاك الفحم في توليد الكهرباء حتى عام 2040 على الأقل.

إنتاج الكهرباء والطلب عليها : Electricity production and demand

وفقاً لمجلس الكهرباء الصيني (CEC) فإن إنتاج الكهرباء نمت بنسبة 3,6% في عام 2014 وزاد الطلب على الكهرباء بنسبة 3,8% فقط، أي بنسبة مئوية كاملة أقل من توقعات وكالة الطاقة الدولية (4,8%). وفي الربع الأول من عام 2015 انخفض إنتاج توليد الكهرباء فعلياً بشكل طفيف (بنحو 0,1%) مقارنة بالفترة ذاتها لعام 2014.

محطات الكهرباء التي تعمل بالفحم : Coal-fired power generation

انخفضت محطات الكهرباء التي تعمل بالفحم بنسبة 1,4% في عام 2014 مما يعكس تباطؤ نمو الطلب على الكهرباء من الفحم والتوسع في استخدام المصادر الأخرى غير الفحم في توليد الكهرباء، وعلى الأرجح فإن محطات الكهرباء التي تعمل بالفحم انخفضت في عام 2014 بنحو 4%.

الفحم المستخدم في توليد الطاقة : Coal use in power generation

وفقاً لبيانات جمعية صناعة الفحم الصينية هناك انخفاض ملحوظ للفحم المستخدم في توليد الكهرباء بنسبة 3% في الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014، كما انخفض استهلاك الفحم لكل كيلوات/ساعة من الطاقة المولدة أيضاً بأكثر من 2% في الربع الأول من عام 2015 مقارنة بمثلتها في العام الماضي وهذا يعني أن استخدام الفحم في قطاع الطاقة قد انخفض بنحو 7% في هذا العام مقارنة بالعام الماضي.

2- قطاع الصناعة : Industrial sector

يشكل جزء كبير جداً من الناتج المحلي الإجمالي للصين من الاستثمار في القطاعات الصناعية الثقيلة والتي فيها استخدام كثيف للطاقة، وتعتبر صناعتي الأسمنت والصلب هما أكبر مصدرين للانبعاثات في قطاع الصناعي الصيني، فبحلول عام 2013 كانت الصين تُنتج نصف الصلب في العالم وحوالي 60% من الأسمنت العالمي بدأ الإنتاج في كلا الصناعتين بالتراجع في عام 2014 وهو ما يسمى بالاتجاه الهيكلي للتغير والذي سيرجئاً إلى جنب مع الإحلال بعيداً عن أساليب الإنتاج كثيفة استخدام الفحم عن طريق استخدام موارد أخرى كالغاز الطبيعي.

وصرح رئيس رابطة الصين للحديد والصلب (CISA) في عام 2014 أن قطاع الصلب في الصين قد دخل بالفعل في فترة الذروة والاستقرار ويؤكد تقرير رابطة الصين للحديد والصلب في الربع الأول من عام 2015 أن كل من الاستهلاك والإنتاج بدأ في الانخفاض مرة أخرى، حيث انخفض إنتاج الأسمنت في الربع الأول بنحو 3,4% بينما انخفض إنتاج الصلب بنحو 1,7%.

ويرجع رئيس الرابطة هذا التراجع في الإنتاج إلى تراجع الطلب على قطاعي البناء والصناعات الثقيلة في الصين، وهو الأمر الذي تفق مع الظروف الاقتصادية الجديدة في الصين ونتيجة لذلك يُوجد تصور لتقليل الاستثمار وترشيد وخفض الإنتاج عبر هذه القطاعات في سياق نموذج التنمية الجديد في الصين وهو الأمر الذي نبأ به بعض الكُتاب في السنوات الأخيرة.

3- قطاع النقل : Transport sector

من المَحتمل أن تَسْتَمِر انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في قطاع النقل في النمو خلال العِدَّة المُقبل، وتُشير كل الدراسات إلى ارتفاع إجمالي استهلاك النفط (معظمه في قطاع النقل) وزيادة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن قطاع النقل بشكلٍ سريع منذ عام 2000 مصحوباً بالنمو الم تزايد في أعداد مركبات النقل البري (والناتج عن ارتفاع عدد السكان ومستوى المعيشة).

نمى استهلاك النفط بمعدل سنوي بلغ نحو 8% خلال الفترة 2000-2011، ولكن انخفض الاستهلاك نوعاً ما خلال عامي 2012 و 2013 وب لغت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن قطاع النقل في عام 2011 نحو 620 مليون طن أو ما يُعادل نحو 6% من إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في عام 2014.

وتتضمن الخطة الخمسية الثانية عشرة للصين سياسات أكثر صرامة لخفض استهلاك الطاقة والانبعاثات هقطاع النقل البري خاصةً من خلال تحسسين كفاءة م حركات الاحتراق للمركبات المختلفة، مع تشجيع إنتاج السيارات التي تعمل بالطاقة النظيفة وتشجيع الطلب عليها، مع زيادة الحوافز لمضاعفة أعداد السيارات الكهربائية في الخطة الخمسية الثالثة عشرة لدولة الصين.

القسم الثالث: تحقيق تخفيضات سريعة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري :

Achieving Rapid Emissions Reductions

س يكون تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الصين بسرعة بعد أن تصل إلى ذروتها أمراً بالغ الأهمية لتخفيض الانبعاثات العالمية وهو بدوره ي حقق أهداف التنمية طويلة الأجل في الصين فت تحقيق تحسينات قوية في جودة الهواء وأمن المياه وأمن الطاقة والمكاسب الاقتصادية الم تحققة من زيادة الإنتاجية والابتكار النظيف والريادة في الأسواق العالمية للسلع والخدمات التي تستخدم الطاقة النظيفة، فهذه التحسينات تؤدي إلى إمكانية حدوث خفض سريع للانبعاثات بعد بلوغها أعلى المستويات، وهو الأمر الذي حقق مصالح الصين الاقتصادية في نموذج النمو الجديد على المدى المتوسط.

ومع ذلك فإن تحقيق خفض سريع للانبعاثات بعد بلوغها أعلى مستوياتها س يشكل تحدياً كبيراً للصين حيث ما زالت م مستمرة في النمو والتحضر بدرجة كبيرة، وهو الأمر الذي يتطلب

تعميق الإصلاحات في المدن وفي نظام الطاقة المستخدمة، مع عمل الإصلاح المالي والتحول إلى التمويل الأخضر.

وبعبارة أخرى فإن " نموذج الاقتصاد الجديد بالصين سوف يَحْتَاج إلى تعزيز عملية ديناميكية للتحوّل الهيكليّين طريق تعزيز النموّ المُستدام وأمن الطاقة والبيئة النظيفة والعمل على تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في كافة القطاعات الاقتصادية.

4- المدن :

بالنظر إلى التحضر الاستثنائي الذي سيحدث في الصين خلال 10-15 سنة القادمة فإن قرارات التخطيط الحضري وخيارات السياسة والاستثمار المرتبطة بها التي تتخذها الصين اليوم وعلى مدى العقد المقبل سيكون لها آثار طويلة الأمد وهو الأمر الذي يحدد ما إذا كانت مدن الصين صالحة للعيش وذات تنافسية وكفاءة في استخدام الطاقة. لذلك سيكون من الأهمية بمكان أن يعتمد تخطيط المدن الصينية على نموذج حضري متوسط أو عالي الكثافة السكانية (Compact City). ترتبط بشكل وثيق بأنظمة النقل الجماعي وتصميم حضري يشجع على المشي وركوب الدراجات واستهلاك منخفض للطاقة مقللاً بذلك التلوث.

فعلى سبيل المثال مدينتي أتلانتا وبرشلونة (Atlanta and Barcelona) لهما تقريباً نفس عدد السكان والحجم الاقتصادي، انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في مدينة أتلانتا من وسائل النقل الخاصة والعمامة 7.5 طن للشخص الواحد، أما في مدينة برشلونة ليست سوى 0,7 طن. وبالتالي فإن الانتقال بقوة إلى نماذج المدن المترابطة (Compact City) ذا أهمية خاصة لكبح جماح النمو في المركبات والانبعاثات الناتجة من قطاع النقل في الصين.

5- تحويل أنظمة الطاقة :

تعتبر كفاءة الطاقة وتنويع مصادر الطاقة المستخدمة من العوامل الرئيسية الأخرى التي تحدّد قدرة الصين على تحقيق معدل قويّ لخفض الانبعاثات من قطاع الطاقة. انخفضت كثافة استخدام الطاقة في الاقتصاد الصيني بشدة على مدار العقود الثلاثة الماضية منذ عصر الانفتاح الإقتصادي، حيث تسارعت وتيرة انخفاض كثافة الطاقة بشكلٍ حادٍ في عام

2014 حيثُ انخفضت بنسبة 3.9% بالعام السابق وهو يَفوق بشكلٍ كبيرٍ المعدل المَرصود من قبلِ الحكومة والبالغ 3.9%، أما عن تنويع مصادر الطاقة الصينية فمن المَ توقع أن يأتي الجزء الأكبر من التوسع في توليد الكهرباء من غير الفحم من مصادر مَ تجددية أخرى مثل طاقة الرياح والطاقة الكهرومائية والخلايا الشمسية وطاقة المحيطات الخ.

وتوسعت الصين في إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بشكلٍ مذهلٍ في السنوات الأخيرة مما يدل على كفاءة فنية عالية وتحقيق الخفض المَ مستمر في التكاليف الإنشائية (Investment Cost) لنظامي الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وفي دراسة حديثة أجراها معهد بحوث الطاقة التابع للجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في الصين أكدت على أنه بحلول عام 2050 سوف تُمثل الطاقة المَ تجددية أكثر من 60% من إجمالي استهلاك الطاقة في الصين وأكثر من 85% من إجمالي استهلاك الكهرباء مما يدل على ثورة حقيقية في إنتاج الطاقة واستهلاكها في الصين.

السياسات الإضافية لتحقيق الإصلاح الهيكلي للنموذج الجديد للاقتصاد :

يتناول هذا الجزء تسليط الضوء على بعض السياسات الإضافية التي من شأنها أن تُساعد الحكومة الصينية على تحقيق الإصلاح الهيكلي السابق ذكره، فهناك بعض التدابير والإجراءات السياسية التي ستُتيح للصين وضعها للحد من أخطائها بمعدلٍ سريعٍ وهي كالتالي :

* العمل على تخطيط المدن .

تحويل نظام الطاقة من خلال تحسين وتعزيز السياسات والإجراءات لتبعية لتدسين كفاءة الطاقة مع زيادة التوسع في محطات توليد الطاقة من مصادر الطاقة الأخرى غير الفحم، مع وضع إستراتيجية للعلى على التخلص التدريجي من محطات الطاقة والتي تعمل بالفحم ما لم تكون مَ جهزه لالتقاط الكربون وتخزينه.

تعزيز الدعم المؤسسي والسياسي لابتكارات النظيفه خاصة زيادة التركيز على التقنيات الحديثة التي مد على الطاقة النظيفه وتعمل على خفض الانبعاثات مع تقليل التكاليف.

عمل على تنفيذ التدابير الهادفة إلى تحويل القطاع المالي الصيني إلى نظام مالي أخضر والذي يمكن أن يُحول البنية التحتية بفاعلية بأقل كمية تلوث وأقل كمية انبعاث غازات مع استخدام الموارد بتكلفة أقل.

فرض ضريبة على الفحم والتي سيعكس شكل أفضل تكاليف الآثار البيئية المحلية والمناخ العالمي كجزء من حزمة كبيرة من الإصلاحات المالية وتسعير الطاقة والإصلاحات الحكومية، ومن الممكن توجيه هذه العوائد من ضريبة الفحم إلى استخدام هفي الابتكارات في مجال الطاقة المتجددة.

المراجع :

- 1- Chen Haiyan, Beisi Jia and S. S. Y. Lau, 2008. Sustainable urban form for Chinese compact cities: Challenges of a rapid urbanized economy. Habitat International, 32.
- 2- Fergus Green and Nicholas Stern, 2015. China's "new normal": structural change, better growth, and peak emissions: The Centre for Climate Change Economics and Policy (CCCEP) and The Grantham Research Institute on Climate Change and the Environment.
- 3- International Energy Agency (IEA), 2014c. Renewable Energy Market Analysis and Forecasts to 2020: Medium-Term Market Report 2014. Paris: OECD/IEA.
- 4- National Development and Reform Commission (NDRC), 2013. China's Policies and Actions for Addressing Climate Change. Beijing: NDRC.
- 5- World Bank, 2015a. Global Economic Prospects: Having Fiscal Space and Using It. [pdf] Washington, D.C.: World Bank. Available at: http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/GEP/GEP2015a/pdfs/GEP15a_web_full.pdf
- 6- World Bank, 2015b. World Development Indicators (Urban population (% of total). Available at: <http://data.worldbank.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS> .
- 7- World Bank, 2015c. World Development Indicators (China). Available at: <http://data.worldbank.org/country/china>

